معيناً من انتاجكم الوطني الذي تتبلور فيه كمية معينة من عملكم الوطني مقابل انتاج البلدان المنتجة للذهب والفضة ، وهو انتاج تتبلور فيه كمية معينة من عملها هي . وعن هذا الطريق بالذات ، اي عملياً بمبادلة بضاعة ببضاعة ، يتعود الناس التعبير عن قيم جميع البضائع ، اي عن كميات العمل المنفق في صنعها ، بالذهب وبالفضة . ولدى النظر بامعان الى هذا **التعبير النقدي عن القيمة** ، او – وهوالشيء نفسه في آخر المطاف – **الى تحول القيمة الى سعر** ، تجدون اننا هنا حيال العملية التي تاخذ قيم جميع البضائع عن طريقها **شكلا مستقلا متجانساً** ، او التي يعبر عنها بها بوصفها كميات من عمل اجتماعي **واحد** ولما كان السعر ليس سوى التعبير النقدي عن القيمة فقد سماه **آدام سميث السعـــر الطبيعي** والفيزيوقراطيون الفرنسيون (٢١) **«السعـــر الضروري»** .

فما هي العلاقة اذن بين **القيمة واسعار السوق** ، او بين **الاسعار الطبيعية واسعار السوق** ؟ انكم تعلمون **ان سعر السوق** هو **نفسه** لجميع البضائع التي هي من نوع واحد ، مهما تختلف ظروف انتاج المنتجين كل على حدة ان اسعار السوق لا تعبر الا عن **الكمية الوسطية من العمل الاجتماعي** الضروري في الظروف الوسطية للانتاج لتموين السوق بكمية معينة من منتجات معينة وهذه الاسعار محسوبة وفقاً للكمية الكلية لبضاعة من نوع معين . وبهذا المقدار يتطابق **سعر السوق** للبضاعة مع **قيمتها** . ومن جهة اخرى ، ان تقلبات اسعار السوق التي تتجاوز احياناً القيمة او لسعر الطبيعي ، وتهبط عنها احياناً اخرى ، تتعلق بتقلبات العرض الطلب . وانحرافات اسعار السوق عن القيم تلاحظ على الدوام ، لكن ، كما يقول **آدام سميث** :

وان السعر الطبيعي هو مثل السعر المركزي الذي ما تنفك تتجه نحوه اسعار جميع البضائع . ويمكن احيانا لبعض الظروف العرضية ان تجعلها معلقة عاليا جداً فوق مستوى السعر الطبيعي ، وان تهوي بها احيانا الى ما دون هذا المستوى ولكن مهما تكن العقبات التي تبعد الاسعار عن هذا المركز الثابت ، فانها تتجه اليه باستمرار» (٢٢)

ليس في وسعي الآن بحث هذه المسالة باسهاب يكفي القول انه حين يتوازن العرض والطلب ، تكون اسعار السوق للبضائع متطابقه مع اسعارها الطبيعية ، اي مع قيمها التي تحددها كمية العمل الضرورية لانتاج كل منها . ولكن العرض والطلب لا بد ان يتجها باستمرار نحو التوازن فيما بينهما ، رغم انهما لا يحققان ذلك الا عن طريق تعويض تقلب بآخر او ازدياد بانخفاض ، و vice versa * . واذا ما عمدتم ، بدلا من الاقتصار على ملاحظة التقلبات اليومية ، الى تحليل حركة اسعار السوق لمدة اطول ، كما فعل ، مثلا ، السيد توك في مؤلفه «**تاريخ الاسعار**» ، فانكم واجدون ان تقلبات اسعار السوق ، وانحرافاتها عن القيم ، وارتفاعها وهبوطها ، تتلاشى وتتعاوض ؛ وهكذا تباع جميع انواع البضائع ، وسطيا ، **بقيمة** كل منها ، اي باسعارها الطبيعية ، وذلك بصرف النظر عن تاثير الاحتكارات وبعض التغييرات الاخرى التي لا استطيع الآن التوقف عندها ان الفترات الزمنية الوسطية التي تتعاوض خلالها تقلبات اسعار السوق مختلفة بالنسبة لمختلف انواع البضائع ، اذ ان توفيق العرض مع الطلب ايسر بالنسبة لصنف من البضائع واصعب بالنسبة لاخر .

---

* – والعكس بالعكس . الناشر .

وعلى هذا ، اذا كانت جميع انواع البضائع تباع ، على العموم ولآجال طويلة نوعاً ما ، بقيم كل منها ، فمن غير المعقول الافتراض بان الربح – لا في حالات على حدة ، بل الربح الدائم العادي في مختلف فروع الصناعة – يتاتى من الاضافات على اسعار البضائع ، اى من كون البضائع تباع بسعر يتجاور **قيمتها** . وان عدم معقولية هذه الفكرة ليتجلى حين نحاول تعميمها . فما يربحه المرء دائماً كبائع لا بد ان يخسره دائماً كمشتر . ولا عبرة للقول في ان ثمة اناساً هم مشترون دون ان يكونوا بائعين او مستهلكون دون ان يكونوا منتجين فان ما يدفعه هؤلاء الناس للمنتجين ، ينبغي ان يكونوا قد اخذوه في البداية من هؤلاء بدون مقابل وحين يشرع احدهم باخذ مالك ثم يرده اليك بشراء بضائعك ، فانك لن تغتني ابداً حتى ولو بعتها له غالياً جداً ومثل هذا النوع من الصفقات قد يقلل الخسارة ، الا انه لا يمكن ابداً ان يسهم في جلب ربح

وعلى هذا ، من اجل شرح **الطبيعة العامة للربح** يجب ان تنطلقوا من المبدأ القائل ان البضائع وسطياً **تباع بقيمها الحقيقية** ، وان **الربح يحصل من بيع البضائع بقيمها** ، اي من بيعها بنسبة كمية العمل المتجسد فيها . فاذا كنتم لا تستطيعون شرح الربح على اساس هذا الافتراض ، فليس في وسعكم شرحه على الاطلاق . وقد يبدو هذا امراً مستغرباً ومناقضاً للتجربة اليومية بيد ان من المستغرب ايضاً ان الارض تدور حول الشمس وان الماء يتالف من غازين قابلين للاشتعال السريع ان الحقائق العلمية مستغربة دائماً حين يحكم عليها بناء على التجربة اليومية التي لا تتناول غير ظاهر الاشياء الخادع .

٧ . قوة العمل

بعد ان عرضنا للتحليل ، قدر المستطاع في بحث سريع كهذا ، طبيعة **القيمة** ، **قيمة كل بضاعة** ، لا بد لنا ان نوجه انتباهنا الى **قيمة العمل** الخاصة وهنا علي ان اثير من جديد دهشتكم بتأكيد سيبدو لكم مستغرباً انكم جميعاً مقتنعون بان ما تبيعونه يومياً هو عملكم بالذات ، وبالتالي بان للعمل سعراً ، وبانه – لما كان سعر البضاعة ليس سوى التعبير النقدي عن قيمتها – فلا بد بالتأكيد من وجود شيء ما من قبيل **قيمة العمل** . بيد انه لا وجود في الواقع لشيء من قبيل **قيمة العمل** بالمعنى العادي للكلمة فقد رأينا ان قيمة البضاعة تحددها كمية العمل الضروري المبلور فيها ولكن كيف نستطيع ، تطبيقاً لمفهوم القيمة هذا ، ان نحدد ، مثلا ، قيمة يوم عمل من عشر ساعات ؟ كم يتضمن هذا اليوم من عمل ؟ عشر ساعات عمل . فاذا قلنا ان قيمة يوم عمل من عشر ساعات تساوي عشر ساعات عمل ، او كمية العمل التي ينطوي عليها يوم العمل هذا ، لكان ذلك تكراراً بل بالاحرى كلاماً فارغاً اكيد اننا بعد ان نجد المعنى الحقيقي ، الا انه مخفي ، لعبارة «**قيمة العمل**» ، نغدو قادرين على شرح هذا التطبيق غير المعقول للقيمة ، والذي قد يبدو محالا ، على النحو الذي نستطيع به شرح حركة الاجرام السماوية المرئية ، كما تبدو لنا ، بعد ان ندرك حركتها الحقيقية

ان ما يبيعه العامل ليس **عمله** مباشرة ، بل **قوة عمله** التي يضعها موقتاً تحت تصرف الراسمالي وهذا صحيح الى حد ان القوانين – لست ادري كيف في انجلترا ، ولكن على كل حال في

عدة بلدان من القارة – تحدد **المدة القصوى** التي يسمح للشخص ان يبيع فيها قوة عمله فلو سمح ببيع قوة العمل لامد غير محدود تكون العبودية قد عادت في الحال . واذا ما تم بيع من هذا القبيل لمدة تستغرق حياة العامل كلها ، مثلا ، فانه يجعل منه في الحال عبداً لرب عمله مدى الحياة

وقد سبق **لتوماس هوبس** ، وهو من اقدم الاقتصاديين ومن اكثر الفلاسفة اصالة في انجلترا ، ان ادرك ، على نحو غريزي ، في مؤلفه «**ليفياثان**» ، هذا الواقع الذي لم يلاحظه جميع الذين جاؤوا بعده فقد قال

«ان **قيمة الانسان** ، او ثمنه ، هي كجميع الاشياء الاخرى ، سعره ، اي ما يعطى لقاء **استعمال قوته**»

فاذا ما انطلقنا من هذا الاساس ، يكون في وسعنا تحديد **قيمة العمل** كما تحدد قيمة كل بضاعة اخرى

ولكن علينا ، قبل ان نفعل هذا ، ان نتساءل كيف تولدت هذه الظاهرة الغريبة وهي اننا نجد في السوق ، من جهة ، فئة من المشترين المالكين للارض ، وللآلات ، وللمواد الاولية ، ووسائل العيش ، اي جميع الاشياء التي هي ، باستثناء الارض غير المزروعة ، **نتاج العمل** ، ومن جهة اخرى ، فئة من البائعين الذين ليس لديهم ما يبيعونه غير قوة عملهم ، غير سواعدهم العاملة وادمغتهم ؛ وان بعضهم يشترون على الدوام بقصد اجتناء الربح والاثراء ، بينما الآخرون يبيعون باستمرار لكي يقوموا باود المعيشة ولعل دراسة هذه المسالة هي دراسة ما يسميه الاقتصاديون **التراكم الاولي** او **البدائي** ، الا انه كان ينبغي ان يسمى **نزع الملكية البدائي** . وانه ليتبين لنا ان ما يسمى **التراكم البدائي**

لا يعني غير جملة من التطورات التاريخية ادت الى **فصم الوحدة** التي كانت قائمة **سابقاً** بين العامل ووسائل عمله . بيد ان دراسة من هذا النوع تخرج عن حدود موضوعي فما دام هذا **الفصم** بين الشغيل ووسائل العمل قد حدث ، فانه سيبقي وسيستمر على نطاق متزايد الاتساع ابداً الى ان تطيح به ثورة جديدة جذرية في اسلوب الانتاج ، فتعيد ، بشكل تاريخي جديـــد ، الوحدة التي كانت قائمة من قبل

وعلى هذا ، ما هي **قيمة قوة العمل** ؟

ان قيمة قوة العمل ، شانها في ذلك شان قيمة اية بضاعة اخرى ، تحدد بكمية العمل الضروري لانتاجها . وقوة عمل الانسان قائمة فقط في شخصه الحي ولكي يتمكن الانسان من النماء والابقاء على حياته ، لا بد له من استهلاك كمية معينة من وسائل العيش ولكن الانسان يبلى كالآلة ولا بد من استبداله بآخر وبالاضافة الى كمية وسائل العيش الضرورية لابقاء **العامل نفسه** على قيد الحياة ، يحتاج الى كمية اخرى منها لتربية اولاد عليهم ان يحلوا محله في سوق العمل ويديموا جيل العمال وفوق ذلك ، لا بد ، لتطوير قوة عمله والحصول على براعة ما ، من انفاق مبلغ معين من القيمة . ويكفينا هنا من اجل غرضنا ان ننظر فقط الى العمل **الوسطي** الذي تكوّن تكاليف تربيته وتعلمه مقادير زهيدة بيد انه لا بد لي ، بهذه المناسبة ، من الاشارة الى انه بسبب اختلاف تكاليف انتاج قوة العمل المختلفة الكيفيات تختلف قيمة قوة العمل المستخدمة في مختلف فروع الانتاج ولذلك فان المطالبة **بتساوي الاجور** تقوم على اساس خاطئ وهي رغبه **غير معقولة** لن تتحقق ابداً . ان مصدر هذه المطالبة هو تلك الراديكالية الزائفة والسطحية التي تسلم بالمقدمات مع محاولة

التملص من النتائج فعلى اساس نظام العمل الماجور ، تحدد قيمة قوة العمل كما تحدد قيمة كل بضاعة اخرى ولما كان لمختلف انواع قوة العمل قيم مختلفة ، اي انها تتطلب لانتاجها كميات من العمل مختلفة ، فلا بد ان تكون لها بالضرورة اسعار مختلفة في سوق العمل . فالمطالبة **بأجر متساو بل حتى بأجر عادل** على اساس نظام العمل الماجور اشبه ما تكون بالمطالبة **بالحرية** على اساس نظام العبودية فما تعتقدونه حقا وعدلا لا دخل له في المسألة ان المسالة قائمة فيما هو ضروري ومحتوم في نظام معين للانتاج

فمن الواضح بعد كل ما قيل **ان قيمة قوة العمل** تحددها **قيمة وسائل المعيشة** الضرورية من اجل انتاج قوة العمل وتطويرها والمحافظة عليها وادامتها

٨ . انتاج القيمة الزائدة

لنفترض الآن ان انتاج الكمية الوسطية من وسائل المعيشة الضرورية لعامل معين يوميا ، **يتطلب ٦ ساعات من العمل الوسطي** . ولنفترض ، عدا ذلك ، ان الساعات الست من العمل الوسطي متجسدة كذلك في كمية من الذهب تساوي ثلاثة شلنات اذ ذاك تكون هذه الشلنات الثلاثة هي السعر ، او التعبير النقدي **لقيمة قوة العمل اليومية** لهذا العامل . وهو اذ يشتغل ست ساعات في اليوم ، ينتج كل يوم قيمة تكفي لشراء الكمية الوسطية من وسائل المعيشة التي هو في حاجة اليها يوميا ، اي من اجل الابقاء على وجوده بوصفه عاملا

ولكن هذا الانسان هو عامل ماجور . ولذلك فان عليه ان

يبيع قوة عمله للرأسمالي فاذا هو باعها بثلاثة شلنات يوميا او بـ١٨ شلنا اسبوعيا ، فانه يبيعها بقيمتها ولنفترض انه غزال . واذا هو اشتغل ست ساعات في اليوم ، فانه يضيف الى القطن كل يوم قيمة قدرها ثلاثة شلنات . وهذه القيمة التي يضيفها يوميا الى القطن تؤلف المعادل المضبوط لاجرته ، اي للسعر الذي يتناوله يوميا مقابل قوة عمله . ولكن ، في هذه الحال ، لن تعود على الرأسمالي **اية قيمة زائدة** ، اونتاج زائد . وهكذا نصطدم هنا بصعوبة حقيقية

ان الرأسمالي ، بشرائه قوة عمل العامل ودفعه قيمتها ، قد اكتسب ، كجميع المشترين الآخرين ، حق استهلاك البضاعة المشتراة واستعمالها . وكما تُستهلك الآلة او تُستعمل بتشغيلها ، كذلك تُستهلك قوة عمل الانسان ايضا وتُستعمل باجباره على العمل . فالرأسمالي بدفعه ثمن القيمة اليومية او الاسبوعية لقوة عمل العامل ، قد اكتسب حق استخدام هذه القوة وتشغيلها طيلة **اليوم كله او الاسبوع كله** . وثمة ، بالطبع ، حدود معينة ليوم العمل او اسبوع العمل . الا اننا سنتناول هذا فيما بعد على نحو اكثر تفصيلا

وبودي الآن ان الفت انتباهكم الى نقطة حاسمة

ان **قيمة** قوة العمل تحددها كمية العمل الضرورية للابقاء عليها او لتجديد انتاجها ، في حين ان **استخدام** قوة العمل هذه ليس له من حدود غير طاقة العامل على العمل وقوته الجسدية. **والقيمة** اليومية او الاسبوعية لقوة العمل هي شيء متميز كل التميز عن **الانفاق** اليومي او الاسبوعي لهذه القوة ، مثلما يتميز العلف الذي يحتاج اليه الحصان كل التميز عن الوقت الذي يستطيع فيه حمل فارسه . فان كمية العمل التي تحدد **قيمة** قوة عمل العامل لا

تؤلف البتة حداً لكمية العمل التي يمكن ان تقوم بها قوة عمله فلناخذ ، مثلا ، غزّالنا لقد رأينا انه ، من اجل تجديد انتاج قوة عمله يومياً ، يجب عليه يومياً ان يجدد انتاج قيمة قدرها ثلاثة شلنات ، وهو يحقق هذا باشتغاله ست ساعات كل يوم ولكن هذا لا يجعله عاجزاً عن العمل يومياً ١٠ ساعات او ١٢ او اكثر بيد ان الرأسمالي ، بدفعه **القيمة** اليومية او الاسبوعية لقوة عمل الغزّال ، قد اكتسب حق استخدام قوة عمله طيلة **اليوم كله او الاسبوع كله** . وعلى هذا فان الرأسمالي يرغم الغزّال على الشغل مدة ، لنقل ، هي ١٢ ساعة في اليوم . **فبالاضافة** الى الساعات الست الضرورية للتعويض عن اجرته ، او قيمة قوة عمله ، سيشتغل العامل **ست ساعات اخرى** ، اسميها ساعات **العمل الزائد** ، مع العلم ان هذا العمل الزائد سيتجسد في **قيمة زائدة ونتاج زائد** فاذا كان غزّالنا ، مثلا ، يضيف الى القطن بشغله ست ساعات في اليوم قيمة قدرها ثلاثة شلنات هي المعادل المضبوط لاجرته ، فانه بشغله ١٢ ساعة في اليوم يضيف الى القطن قيمة قدرها ستة شلنات وينتج **كمية زائدة مناسبة من الغزول** . ولما كان قد باع قوة عمله للرأسمالي ، فان كل القيمة التي اوجدها ، او كل النتاج الذي صنعه ، ملك للرأسمالي الذي يملك « pro tempore »* قوة عمله . وعلى هذا ، فان الرأسمالي ، بتسليفه ثلاثة شلنات ، سيحقق قيمة قدرها ستة شلنات ، اذ انه بتسليفه القيمة التي تتبلور فيها ساعـــات العمل الست ، سيحصل بالمقابل على قيمة تتبلور فيها ١٢ ساعة عمل . واذا ما كرر الرأسمالي هذه العملية يومياً فانه سيسلف يومياً ثلاثة

---

* ـ لوقت ما . الناشر .

شلنات وسيحصل يوميا على ستة شلنات ، سيستخدم نصفها لدفع اجور جديدة ، ويؤلف النصف الآخر **القيمة الزائدة** التي لا يدفع الراسمالي اي معادل لهـا على **هذا النوع بالضبط من التبادل بين الراسمال والعمل** يقوم الانتاج الراسمالي ، او نظـام العمل الماجـور ، وهذا التبـادل لا بد ان يـؤدي دائمـا الى ان العامل سيُجدِّد انتاجه كعامل ، واما الراسمالي فكراسمالي

ان **معدل القيمة الزائدة** ، في ظروف متساوية اخرى ، يتعلق بالنسبة بين القسم من يوم العمل ، الضروري لتجديد قيمة قوة العمل ، **والوقت الزائد** ، او **العمل الزائد** ، المنفق لصالح الراسمالي . فهو بالتالي يتعلق **بمقدار ما يمدد يوم العمل الى ما بعد الوقت** الذي لا يجدد فيه العامل بشغله غير قيمة قوة عمله ، او يقدم عوضا عن اجرته

٩ . قيمة العمل

علينا الآن ان نعود الى تعبير «**قيمة العمل او سعره**» .

لقد راينا ان هذه ليست بالفعل غير قيمة قوة العمل ، مقاسة بقيمة البضائع الضرورية للمحافظة عليها ولكن لما كان العامل لا يتناول اجرته الا **بعد** انهاء عمله ، ولما كان العامل يعلم ، فضلا عن ذلك ، انه في الحقيقة انما يعطي الراسمالي عمله بالذات ، فان قيمة او سعر قوة عمله تمثل لديه حتما **قيمة او سعر عمله بالذات** فاذا كان سعر قوة عمله ثلاثة شلنـات تجسدت فيها ست ساعات عمل ، واذا كان الى جانب ذلك يشتغل ١٢ ساعة ، فانه لا محالة يرى في هذه الشلنات الثلاثة قيمة او

سعر ١٢ ساعة عمل ، مع ان هذه الساعات الاثنتي عشرة تتجسد في قيمة قدرها ٦ شلنات من هنا تخرج نتيجتان

اولا : ان قيمة او سعر قوة العمل تاخذ المظهر الخارجي **لسعر او قيمة العمل نفسه** ، مع ان قيمة او سعر العمل انما تمثل ، بدقيق القول ، عبارة لا معنى لها

ثانيا مع ان جزءاً فقط من العمل اليومي للعامل **يدفع ثمنه** بينما يظل الجزء الآخر **غير مدفوع الثمن** ، ومع ان هذا العمل بالذات غير المدفوع الثمن او العمل الزائد هو الذي يؤلف الاساس الذي تتكون منه **القيمة الزائدة** او **الربح** ، فانه يبدو كان العمل كله عمل مدفوع الثمن .

هذا المظهر الخادع هو الذي يميز **العمل المأجور** عن اشكال **العمل التاريخية** الاخرى . فعلى اساس نظام العمل الماجور يبدو حتى العمل **غير المدفوع الثمن** عملا **مدفوع الثمن** . والامر بالعكس لدى **الرقيق** ، فحتى الجزء المدفوع الثمن من عمله يبدو كانه عمل غير مدفوع الثمن . فقد كان لا بد ، طبعـــاً ، لكي يتمكن الرقيق من العمل ، ان يعيش ، وقد كان جزء من يـــوم عملـــه مستخدماً للتعويض عن قيمة اعالته هو . ولكن لما لم تكن ثمة صفقة معقودة بينه وبين سيده ، لما لم يكن ثمة لا شراء ولا بيع بين الطرفين ، فقد كان كل عمل الرقيق يبدو بلا مقابل

ولناخذ ، من جهة اخرى ، الفلاح القن الذي يمكن القول انه حتى الامس كان موجوداً في اوروبا الشرقية باجملها كان هذا الفلاح ، مثلا ، يشتغل ثلاثة ايام لنفسه في حقله الخاص او الممنوح له ، وكان في الايام الثلاثة الباقيات يقوم بعمل اجباري بلا مقابل في ارض سيده وهنا على هذه الصورة ، كان الجزء المدفوع الثمن من العمل منفصلا بشكل ملموس ، من حيث الزمان

والمكان ، عن الجزء غير المدفوع الثمن ، وكان ليبيراليونا ياخذهم الغضب الاخلاقي لاعتبارهم فكرة اجبار الانسان على العمل مجانا فكرة خرقاء

والواقع ان الامر سواء في ان يشتغل انسان ثلاثة ايام في الاسبوع لنفسه في حقله الخاص وثلاثة ايام بلا مقابل في ارض سيده او ان يشتغل في المعمل او الورشة ست ساعات في اليوم لنفسه وست ساعات لرب عمله ، وان يكن جزءا العمل المدفوع الثمن وغير المدفوع ، في الحالة الاخيرة ، متمازجين تمازجا لا انفصام له ، وان تكن طبيعة هذه الصفقة مموهة تمويها تاما عن طريق **الاتفاقية والدفع** في آخر الاسبوع في احدى الحالين يبدو العمل غير المدفوع الثمن مقدما طوعا ، ويبدو في الاخرى منتزعا كرها هذا هو الفرق كله

فاذا ما استعملت ، فيما بعد ، عبارة «**قيمة العمل**» فما ذلك الا كعبارة شائعة مالوفة للتعبير عن «**قيمة قوة العمل**»

١٠ الارباح تتحقق لدى بيع البضائع بقيمتها

لنفترض ان ساعة عمل وسطية تتجسد في قيمة قدرها ٦ بنسات ، او ان ١٢ ساعة عمل وسطية تتجسد في قيمة قدرها ستة شلنات ولنفترض بالاضافة الى ذلك ان قيمة العمل هي ثلاثة شلنات ، اي نتاج ست ساعات عمل وبعد ذلك ، اذا كانت المواد الاولية ، والآلات ، الخ ، المستخدمة في عملية انتاج البضاعة ، يتجسد فيها ٢٤ ساعة عمل وسطية ، فان قيمتها تساوي ١٢ شلنا . وعدا ذلك ، اذا كان العامل الذي يشغله الرأسمالي يضيف الى وسائل الانتاج هذه ١٢ ساعة عمله ، فان

هذه الساعات الاثنتي عشرة ستنتج قيمة اضافية قدرها ستة شلنات . وعليه ، فان **القيمة الاجمالية للنتاج** ستساوي ٣٦ ساعة عمل متجسدة وتعادل ١٨ شلناً ولكن لما كانت قيمة العمل ، او الاجرة التي يتناولها العامل ، تساوي ثلاثة شلنات فقط ، فان الرأسمالي لا يكون قد دفع اي معادل مقابل ساعات العمل الزائد الست التي بذلها العامل والتي تجسدت في قيمة البضاعة وحين يبيع الرأسمالي هذه البضاعة بقيمتها ، بـ١٨ شلناً ، فانه يحقق بالتالي قيمة قدرها ثلاثة شلنات لا يكون قد دفع اي معادل لها وهذه الشلنات الثلاثة تؤلف قيمته الزائدة ، اي الربح ، الذي يضعه في جيبه . واذن يكون الرأسمالي قد حقق ربحاً قدره ثلاثة شلنات لا لأنه باع بضاعته بسعر **اعلى** من قيمتها بل لأنه باعها **بقيمتها الحقيقية**

ان قيمة البضاعة تحددهـــا **الكمية الاجمالية للعمل** الذي تنطوي عليه الا ان جزءاً من كمية العمل هذه يتجسد في قيمة دفع معادلها بشكل اجرة ، والجزء الآخر يتجسد في القيمة التي **لم يدفع اي** معادل لها ان جزءاً من العمل الذي تنطوي عليه البضاعة هو عمل **مدفوع الثمن** ، والجزء الآخر عمل **غير مدفوع الثمن** . واذن ، فالرأسمالي ، حين يبيع البضاعـــة **بقيمتها** ، اي كتبلور **لكمية العمل الاجمالية** المنفقة لانتاج بضاعة ما ، فانه يبيعها حتماً بربح . فهو لا يبيع فقط ما دفع مقابله معادلا ، بل يبيع ايضاً ما لم يكلفه شيئاً ، برغم ان ذلك قد كلف عامله العمل . فما تكلف البضاعة الرأسمالي وما تكلفه بالفعل هما شيئان مختلفان . اكرر اذن ان الربح العادي والوسطي يتم الحصول عليه لا من بيع البضائع **باعلى** من قيمتها الحقيقية ، بل ببيعها **بقيمتها الحقيقية** .

١١ . مختلف الاجزاء التي تتوزع عليها القيمة الزائدة

القيمة الزائدة ، او ذلك الجزء من القيمة الاجمالية للبضاعة الذي يتجسد فيه **عمل العامل الزائد** ــ او **غير المدفوع الثمن** ــ اسميها **الربح** . وهذا الربح لا يدخل كله جيب الرأسمالي رب العمل . فاحتكار الارض يجعل في قدرة مالك الارض الاستيلاء على جزء من **القيمة الزائدة** هذه بشكل **ريع** ، سواء أكانت الارض مستخدمة للزراعة او لبناء الابنية ، ام لخطوط حديدية ، ام لأية غاية انتاجية اخرى . ومن جهة اخرى ، ان واقع كون امتلاك **ادوات العمل** يعطي الرأسمالي رب العمل امكانية انتاج **قيمة زائدة او الاستيلاء على كمية معينة من العمل غير المدفوع الثمن** ، وهو الشيء نفسه ، يؤدي الى ان مالك وسائل العمل الذي يعيرها كلياً او جزئياً للرأسمالي رب العمل ، وبكلمة ، **الرأسمالي الممول** ، يكون قادراً على المطالبة لنفسه بجزء آخر من هذه القيمة الزائدة باسم **فائدة** . وهكذا لا يبقى للرأسمالي رب العمل **بوصفه هذا** غير ما يسمى بالربح **الصناعي** او **التجاري** .

والمسألة المتعلقة بمعرفة القوانين التي بموجبها ينتظم هذا التوزيع لمبلغ القيمة الزائدة الاجمالي بين هذه الفئات الثلاث من الناس هي مسألة لا علاقة لها البتة بموضوعنا الا انه يستخلص من كل ما سبق قوله ما يلي :

ان **الربح العقاري** ، **والفائدة المئوية** ، **والربح الصناعي** ليست سوى **تسميات مختلفة لمختلف اجزاء القيمة الزائدة** للبضاعة ، اي **للعمل غير المدفوع الثمن المتجسد فيها** ، وهي جميعاً بمقياس واحد **مستمدة من هذا المصدر** ، **ومنه وحده** . فهي غير متولدة لا من **الارض** كأرض ولا من **الرأسمال** كرأسمال ، ولكن الارض

والرأسمال هما اللذان يتيحان لمالكيهما ان يحصل كل منهم على حصته المناسبة من القيمة الزائدة التي يبتزها الرأسمالي رب العمل من العامل . وانه لأمر ثانوي الاهمية ، بالنسبة للعامل نفسه ، ان تذهب هذه القيمة الزائدة التي هي ثمرة عمله الزائد ، ثمرة عمله غير المدفوع الثمن ، الى جيب الرأسمالي رب العمل وحده ، او ان يضطر هذا الاخير للتخلي عن اجزاء منها بشكل ريع وفائدة لاشخاص ثالثين . واذا افترضنا ان الرأسمالي رب العمل يستخدم رأسماله الخاص فقط وانه هو نفسه مالك الارض التي هو في حاجة اليها ، فان القيمة الزائدة كلها تتدفق اذ ذاك على جيبه

ان الرأسمالي رب العمل هو الذي يبتز هذه القيمة الزائدة ، مباشرة ، من العامل ، بصرف النظر عن الحصة التي سيستطيع الاحتفاظ بها لنفسه في النهاية . وعلى هذه الصورة ، فان كل نظام العمل الماجور اي كل نظام الانتاج الحالي انما يقوم على هذه العلاقة بالذات بين الرأسمالي رب العمل والعامل الماجور . ولذلك فان بعض المواطنين الذين اشتركوا في مناقشاتنا قد اخطأوا حين حاولوا تلطيف الامور واعتبار هذه العلاقة الاساسية بين الرأسمالي رب العمل والعامل مسالة من الدرجة الثانية ؛ مع انهم كانوا على صواب بتاكيدهم ان ارتفاع الاسعار يمكن ، في ظروف معينة ، ان يمس بدرجات متفاوتة كل التفاوت الرأسمالي رب العمل ومالك الارض ، والرأسمالي النقدي ، و ـ اذا شئتم ـ جابي الضرائب

ويستخلص مما سبق قوله استنتاج آخر ايضا

ان ذلك الجزء من قيمة البضاعة الذي لا يمثل غير قيمة المواد الاولية ، والآلات ، وبكلمة موجزة ، غير قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، لا ينتج دخلا قط ، بل يعوض الرأسمال فقط . ولكن حتى اذا طرحنا هذه المسالة جانبا ، فان من الخطأ القول بان

الجزء الآخر من قيمة البضاعة **الذي يؤلف الدخل** او الذي يمكن ان يوزع بشكل اجرة ، وربح ، وريع عقاري ، وفوائد ، انما **يتألف** من قيمة الاجور ، وقيمة الريع العقاري ، وقيمة الربح ، الخ

اننا اولا سنطرح الاجور جانباً وسنقتصر على بحث الربح الصناعي والفائدة ، والريع لقد راينا للتو ان **القيمة الزائدة** التي تنطوي عليها البضاعة ، او ذلك الجزء من قيمتها الذي يتجسد فيه **العمل غير المدفوع الثمن** ، **يتوزع** هونفسه الى اجزاء مختلفة ذات ثلاثة اسماء مختلفة ولكن من الخطا كل الخطا القول بان قيمة هذا الجزء من البضاعة **تتألف** او **تتكون** عن طريق **جمع القيم المستقلة لهذه الاجزاء التكوينية الثلاثة**

اذا كانت ساعة عمل تتجسد في قيمة قدرها ٦ بنسات ، واذا كان يوم عمل العامل يتضمن ١٢ ساعة ، واذا كان نصف هذه المدة يمثل عملا غير مدفوع الثمن ، فان هذا العمل الزائد يضيف الى البضاعة **قيمة زائدة** قدرها ثلاثة شلنات ، اي القيمة التي لم يدفع اي معادل لها وهذه القيمة الزائدة المقدرة بثلاثة شلنات تؤلف **كل المبلغ** الذي يمكن للرأسمالي رب العمل اقتسامه ، بنسبة ما ، مع مالك الارض ومقرض المال . وهذه القيمة المقدرة بثلاثة شلنات تؤلف حد القيمة التي يمكن ان يقتسموها فيما بينهم . ولكن الامر لا يجري البتة على نحو يكون فيه الرأسمالي رب العمل نفسه هو الذي يضيف الى قيمة البضائع قيمة كيفية لتحقيق ربحه ، والى القيمة تنضاف قيمة اخرى من اجل مالك الارض ، وهكذا دواليك ، بحيث ان جمع هذه القيم ، المحددة كيفيـــا ، يؤلف القيمة الاجمالية للبضاعة وهكذا ترون كل خطا تلك الفكرة الرائجة التي تخلط بين **توزع قيمة معينة** الى ثلاثة اجزاء وبين **تكوّن** هذه القيمة عن طريق جمع ثلاث قيم **مستقلة** ، وبذلك

تحول القيمة المجموعية التي هي مصدر الريع العقازي ، والربح ، والفائدة ، الى مقدار كيفي .

وليكن الربح الاجمالي المحقق من قبل الرأسمالي مساويا ١٠٠ ليرة سترلينية . ان مبلغ الربح هذا ، باعتباره مقداراً **مطلقاً** ، نسميه **مجموع الربح** . ولكن اذا نحن حسبنا نسبة هذه المئة ليرة سترلينية الى الرأسمال المسلّف فاننا نسمي هذا المقدار **النسبي معدل الربح** وواضح ان معدل الربح هذا يمكن ان يعبر عنه بصورتين .

لنفترض ان الرأسمال **المسلّف للاجرة** هو ١٠٠ ليرة سترلينية واذا ما بلغت القيمة الزائدة المنتجة هي ايضا ١٠٠ ليرة سترلينية ، فان هذا يدل على ان نصف يوم عمل العامل مؤلف من عمل **غير مدفوع الثمن** ، واذا ما قدرنا هذا الربح بناء على قيمة الرأسمال المسلّف للاجور ، نقول ان **معدل الربح** يساوي ١٠٠ بالمئة ، اذ ان القيمة المسلّفة تساوي ١٠٠ ، والقيمة المحققة تساوي ٢٠٠

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، من جهة اخرى ، ليس فقط الرأسمال **المسلّف للاجور** ، بل **كل الرأسمال** المسلّف ، وهو مثلا ٥٠٠ ليرة سترلينية ، منها ٤٠٠ ليرة تمثل قيمة المواد الاولية ، والالات ، وهلم جراً ، فان هذا يدل على ان **معدل الربح** يساوي ٢٠ بالمئة فقط ، اذ ان الربح وهو ١٠٠ ليرة سترلينية لن يكون غير خمس **كل** الرأسمال المسلّف .

ان الصورة الاولى للتعبير عن معدل الربح هي الوحيدة التي تبين النسبة الحقيقية بين العمل المدفوع الثمن والعمل غير المدفوع الثمن ، والدرجة الحقيقية exploitation * (واسمحوا لي

---

* ـ استثمار . الناشر .

باستعمال هذه الكلمة الفرنسية) العمل . والصورة الاخرى للتعبير هي مستعملة عادة ، وهي صالحة ، فعلا ، لبعض الاغراض ، وعلى كل حال مفيدة جداً لاخفاء الاحجام التي يعتصر الرأسمالي بها العمل المجاني من العامل .

وفي الملاحظات التي بقي علي ان اقدمها ، ساستخدم كلمة ربح لتعيين كل مجموع القيمة الزائدة المبتزة من قبل الرأسمالي ، دون ان اهتم بتوزيع هذه القيمة الزائدة بين مختلف الفئات من الاشخاص ؛ وحين ساستعمل تعبير **معدل الربح** ، ساقدر دائما الربح بناء على النسبة بينه وبين قيمة الرأسمال المسلّف اجوراً .

١٢ . النسبة العامة بين الارباح والاجور والاسعار

اذا نحن طرحنا من قيمة البضاعة القيمة المعوضة عن المواد الاولية وغيرها من وسائل الانتاج المستهلكة فيها ، اي اذا نحن طرحنا القيمة التي تمثل العمل الماضي الذي تحتوي عليه البضاعة ، فان القسم الباقي من قيمة البضاعة سيقتصر على كمية العمل التي اضافها اليها العامل في عملية الانتاج **الاخيرة** . فاذا كان هذا العامل يشتغل ١٢ ساعة في اليوم ، واذا كانت ١٢ ساعـــة من العمل الوسطي تتبلور في مبلغ من الذهب قدره ستة شلنات ، فان هذه القيمة المنضمة وقدرها ستة شلنات هي القيمة **الوحيدة** التي يكون عمله قد اوجدها . وهذه القيمة التي تحددهـــا مدة العمـــل هي الصندوق الوحيد الذي سياخذ منه كل من العامل والرأسمالي على السواء نصيبهما او حصتهما ، هي القيمة الوحيدة الموزعة الى اجرة وربح . وواضح ان هذه القيمة نفسها لن تتغير مهما كانت النسبة التي تقسم بموجبها بين الطرفين . كما لن يتغير شيء اذا نحن

اخذنا ، بدلا من عامل واحد ، جميع العمال ، او اذا نحن اخذنا ، بدلا من يوم عمل ، ١٢ مليون يوم عمل ، مثلا

ولما لم يكن لدى الرأسمالي والعامل ما يستطيعان اقتسامه فيما بينهما غير هذه القيمة المحدودة، اي القيمة المقاسة بمقياس مجموع عمل العامل ، فان احدهما ياخذ اكثر بمقدار ما ياخذ الآخر اقل ، و vice versa. ولما لم يكن ثمة غير كمية معينة ، فان احد جزئيها سيزداد بمقدار ما ينقص الجزء الآخر . واذا ما تبدلت الاجور ، فان الارباح تتبدل على نحو معاكس فاذا انخفضت الاجور ارتفعت الارباح واذا ارتفعت الاجور هبطت الارباح فاذا كان العامل ، كما سبق ان افترضنا ، يتناول ثلاثة شلنات ، اي نصف القيمة التي يوجدها ، او اذا كان يوم عمله يتالف نصفه من عمل مدفوع الثمن ونصفه الآخر من عمل غير مدفوع الثمن ، فان **معدل الربح** يساوي ١٠٠ بالمئة ، اذ ان الرأسمالي يحصل ايضا على ثلاثة شلنات . واذا كان العامل لا يتناول غير شلنين ، اي اذا كان لا يشتغل لنفسه غير ثلث اليوم ، فان الرأسمالي يحصل على اربعة شلنات ، وعلى ذلك يكون معدل الربح ٢٠٠ بالمئة . واذا كان العامل يتناول اربعة شلنات ، والرأسمالي لا يحصل الا على اثنين ، فان معدل الربح يهبط اذ ذاك ٥٠ بالمئة بيد ان جميع هذه التغيرات لا تاثير لها على قيمة البضائع وبالتالي ، فان الارتفاع العام للاجور من شانه ان يؤدي الى هبوط المعدل العام للربح ، الا انه لن يؤثر على قيمة البضائع .

ولكن مع ان قيم البضائع التي ينبغي في النهاية ان تنظم اسعارها في السوق ، تحددها فقط الكميات المجموعية للعمل الثابت فيها ولا تتعلق بتقسيم كل من هذه الكميات الى عمل مدفوع الثمن وعمل غير مدفوع الثمن ، فانه لا ينجم عن ذلك البتة ان

قيمة هذه البضاعة او تلك او عدد ما من البضائع المنتجة في ١٢ ساعة ، مثلا ، تظل ثابتة على الدوام ان كمية او مجمـــوع البضائع المصنوعة في مدة عمل معينة او بواسطة كمية عمل معينة تتعلق **بالقوة الانتاجية** للعمل المستخدم في انتاجها لا **بمداه الزمني** او مدته ففي مستوى معين من القوة الانتاجية لعمل الغزّال ، يتم ، مثلا ، في يوم من العمل قدره ١٢ ساعة ، انتاج ١٢ رطلا من الغزل ، اما في مستوى ادنى من القوة الانتاجية فرطلين فقط . وعليه اذا كان عمل وسطي من ١٢ ساعة يتجسد في قيمة قدرها ستة شلنات ، فان الاثني عشر رطلا من الغزل تكلف في حالة ستة شلنات وفي حالة اخرى يكلف رطلان من الغزل ستة شلنات ايضا . وبالتالي فان رطلا من الغزل يكلف ستة بنسات في حالة ، و٣ شلنات في حالة اخرى . ويكون اختلاف السعرين نتيجة لتنوع القوة الانتاجية للعمل المستخدم لدى وجود قوة انتاجية اعلى تتجسد ساعة عمل في رطل من الغزل ، بينما تتجسد ست ساعات عمل في رطل من الغزل لدى وجود قوة انتاجية ادنى . وفي احدى الحالين ، لا يساوي سعر رطل الغزل الا ستة بنسات ، برغم ان الاجور كانت مرتفعة نسبيا ومعدل الربح منخفضا بل قد يساوي في حالة اخرى ثلاثة شلنات برغم ان الاجور كانت منخفضة ومعدل الربح مرتفعا . ويكون الامر كذلك لان سعر رطل الغزل تحدده **الكمية الكلية للعمل المضمّن** فيه ، **لا النسبة التي بموجبها توزع هذه الكمية الكلية بين عمل مدفوع الثمن وعمل غير مدفوع الثمن** . والواقع الذي سبقت الاشـــارة اليه وهو ان العمل الجزيل الاجر قد ينتج بضاعة رخيصة الثمن ، والعمل الضئيل الاجر قد ينتج بضاعة غالية الثمن ، لا يعود يبدو بالتالي امراً مستغرباً . فما هو الا التعبير عن القانون العام ومؤداه ان

قيمة البضاعة تحددها كمية العمل المتجسد فيها ، وان كمية العمل هذه تتعلق حصراً بالقوى الانتاجية للعمل المستخدم ، ولهذا تتغير مع كل تغير في انتاجية العمل

١٢ اهم حالات النضال في سبيل زيادة الاجور او ضد تخفيضها

والآن ، لنبحث بكل جدية اهم حالات النضال في سبيل زيادة الاجور او ضد تخفيضها

١) لقد راينا ان **قيمة قوة العمل** او ، بتعبير اكثر انتشاراً ، **قيمة العمل** تحددها قيمة وسائل المعيشة او كمية العمل الضروري لانتاجها . وعليه ، فاذا كانت قيمة وسائل المعيشة التي يستهلكها العامل وسطيا كل يوم ، في بلد معين ، تتالف من ست ساعات عمل وتتمثل بثلاثة شلنات ، فلا بد للعامل ان يشتغل ست ساعات في اليوم لكي ينتج معادل ما يعيل به نفسه يوميا . واذا كان يوم العمل الكامل يبلغ ١٢ ساعة ، فان الرأسمالي يدفع له قيمة عمله باعطائه ثلاثة شلنات . ويكون نصف يوم العمل مؤلفا من عمل غير مدفوع الثمن ، ويبلغ معدل الربح ١٠٠ بالمئة ولكن لنفترض الآن انه ، نتيجة لنقص الانتاجية ، اصبح يتطلب لانتاج الكمية نفسها من المنتجات الزراعية ، مثلا ، مزيد من العمل ، بحيث ان سعر الكمية الوسطية من وسائل المعيشة المستهلكة يوميا من قبل العامل يرتفع من ٣ الى ٤ شلنات . وفي هذه الحال ، ترتفع قيمة العمل بمقدار الثلث او ٣٣ بالمئة واذ ذاك يتطلب انتاج معادل الاعالة اليومية للعامل المناسب لمستوى معيشته السابق ، ثماني ساعات عمل وبالتالي يهبط العمل الزائد من ست ساعات الى اربع ، ومعدل الربح من ١٠٠

الى ٥٠ بالمئة بيد ان العامل اذ يطالب بزيادة الاجور انما يطالب فقط بان تدفع له **قيمة عمله المرتفعة** ، شانه في ذلك شان كل بائع آخر لبضاعة ما يسعى ، لدى ازدياد تكاليف انتاج بضاعته ، لان تدفع له هذه القيمة المرتفعة لبضاعته فاذا لم ترتفع الاجور او اذا هي لم ترتفع ارتفاعا كافيا للتعويض عن القيمة المرتفعة لوسائل المعيشة ، فان **سعر العمل** يهبط الى **ادنى من قيمة العمل** ويزداد مستوى معيشة العامل سوءا

ولكن قد يحدث تغير في اتجاه معاكس فنتيجة لازدياد انتاجية العمل ، يمكن ان يهبط سعر الكمية نفسها من وسائل المعيشة ، المستهلكة من قبل العامل وسطيا في اليوم ، من ثلاثة شلنات الى شلنين ، وبعبارة اخرى ، يمكن ان لا يتطلب انتاج معادل قيمة وسائل المعيشة المستهلكة يوميا غير اربع ساعات من يوم العمل بدلا من ست ساعات . واذ ذاك يصبح في وسع العامل ان يشتري بشلنين المقدار نفسه من وسائل المعيشة الذي كان يشتريه سابقا بثلاثة شلنات . وتكون **قيمة العمل** قد هبطت بالفعل ، الا ان العامل يتناول الكمية السابقة نفسها من هذه البضائع برغم هبوط القيمة هذا . واذ ذاك يرتفع الربح من ثلاثة الى اربعة شلنات ومعدل الربح من ١٠٠ الى ٢٠٠ بالمئة ومع ان المستوى المطلق لمعيشة العامل يكون قد بقي على حاله ، فان اجرته **النسبية** ، **وبالتالي** ، **وضعه الاجتماعي النسبي** ، وضعه بالمقارنة مع وضع الرأسمالي ، يكونان قد هبطا . وبمقاومة هذا التخفيض لاجرته النسبية ، يكون العامل مطالبا فقط بحصة معينة مما تعطيه قوى عمله الخاص الانتاجية المرتفعة ، ويكون انما ينشد فقط المحافظة على وضعه النسبي السابق في السلّم الاجتماعي . وهكذا فان اصحاب المعامل الانجليز قد عمدوا ،

بعد الغاء قوانين الحبوب ، وعلى نحو مخالف بصورة خارقة للتعهدات التي قطعوها على رؤوس الاشهاد اثناء التحريض ضد قوانين الحبوب ، الى تخفيض الاجور بصورة عامة بنسبة ١٠ بالمئة وفي البداية ، لم تنجح مقاومة العمال ، وفيما بعد ، ونتيجة لظروف ليس في وسعي التوقف عندها الآن ، تم استرداد العشرة بالمئة المفقودة .

٢) ان قيمة وسائل المعيشة ، وبالتالي قيمة العمل ، يمكن ان تظلا ثابتتين ، بيد ان الى جانب ذلك يمكن ان يتغير سعراهما النقديان ، نتيجة لتغير قيمة النقد من قبل .

فبفضل اكتشاف مناجم ذهب اغنى ، الخ ، يمكن ان يحدث ان انتاج أوقيتين من الذهب ، مثلا ، لا يتطلب من العمل اكثر مما كان يتطلبه من قبل انتاج أوقية واحدة من الذهب وفي هذه الحال تهبط قيمة الذهب بمقدار النصف ، اي ٥٠ بالمئة . واذ ذاك تغدو قيمة العمل ، وكذلك قيم جميع البضائع الاخرى معبراً عنها بضعف اسعارها النقدية السابقة . والاثنتا عشرة ساعة عمل المعبر عنها سابقاً بستة شلنات تغدو الآن معبرا عنها بـ١٢ شلناً واذا ما بقيت اجرة العامل ، كما في السابق ، تساوي ثلاثة شلنات بدلا من ان ترتفع الى ستة ، فلا يكون السعر النقدي لعمله الا نصف قيمة عمله ، وتسوء ظروف معيشته الى درجة رهيبة ويحدث هذا ايضاً الى درجة كبيرة نوعاً ما اذا ارتفعت اجرته ولكن لا بنسبة هبوط قيمة الذهب . وفي مثالنا هذا لا يحدث اي تغير لا في قوة العمل المنتجة ، ولا في العرض والطلب ، ولا في قيم البضائع . لا يحدث اي تغير ، اللهم الا في التسميات النقدية لهذه القيم . والقول بان العامل لا ينبغي له ، في مثل هذه الحال ، ان يسعى للحصول على زيادة مناسبة للاجور ، معناه القول بان على

العامل ان يكتفي بما يدفع له من تسميات عوضاً عن الاشياء . ان كل تاريخ الماضي يبرهن على انه ، كلما حدث هبوط مماثل في سعر النقد ، يسارع الرأسماليون الى اغتنـــام هذه الظروف المؤاتية لخداع العمال . وثمة مدرســة كبيرة العــدد جداً من الاقتصاديين تؤكد ان قيمة المعادن الثمينة قد هبطت من جديد نتيجة لاكتشاف مكامن جديدة للذهب ، ولاستغلال مناجم الفضة استغلالا احسن ، ولعرض الزئبق بسعر ارخص ومن شان هذا ان يفسر المطالبة العامة القائمة في القارة في آن واحد من اجل زيادة الاجور .

٣) لقد انطلقنا حتى الآن من الافتراض بـــان **ليوم العمل** حدوداً معينة . الا انه ، بحد ذاته ، ليس له حدود ثابتـــة والرأسمال يجهد على الدوام لاطالته الى اقصى حد ممكن مادياً ، اذ ان العمل الزائد يزداد في الوقت نفسه ، ويزداد بالتالي الربح الناجم عنه . وكلما كان نجاح الرأسمال اكبر في اطالة يوم العمل ، كلما كبرت كمية عمل الغير التي يستولي عليها فاثناء القرن السابع عشر ، وحتى في الثلثين الاولين من القرن الثامن عشر ، كان اليوم العادي للعمل عشر ساعات في انجلترا كلها واثناء الحرب ضد اليعاقبة التي كانت في الواقع حرب البارونات البريطانيين ضد الجماهير الكادحة البريطانية (٢٣) ، احتفل الرأسمال بافراحه ، فاطال يوم العمل من ١٠ الى ١٢ الى ١٤ ، الى ١٨ ساعة . وان **مالتوس** ، وهو شخص لا يمكن باية حال اتهامـــه بالنزعـــة العاطفية ، قد اعلن في كراس صدر حوالى عام ١٨١٥ ، بان الامور اذا ما استمرت على هذا النحو ، فان حياة الامة ستدمر من جذورها بالذات (٢٤) . وقبل تصميم الآلات المخترعة حديثا

ببضع سنوات ، حوالى عام ١٧٦٥ ، ظهرت في انجلترا اعجية بعنوان «**بحث في التجارة**» والمؤلف المجهول* ، وهو عدو لدود للطبقة العاملة ، يسهب فيها بالحديث عن ضرورة توسيع حدود يوم العمل . ومن اجل هذه الغاية يقترح ، فيما يقترح ، اقامة **دور للعمل** (٢٥) ينبغي ان تكون ، حسب تعبيره ، «**دور الهول**» . وماذا ينبغي ان يكون طول يوم العمل الذي يقترحه «**دور الهول**» هذه ؟ **اثنتي عشرة ساعة** — وهي بالضبط المدة نفسها التى اعلن الرأسماليون ، والاقتصاديون ، والوزراء ، في عام ١٨٣٢ ، انها مدة العمل لا الموجودة فعلا وحسب بل والضرورية ايضا للاولاد الذين تقل اعمارهم عن الثانية عشرة

ان العامل ، اذ يبيع قوة عمله — وهو مضطر لفعل ذلك في ظل النظام الحالي — يسلم للرأسمالي باستعمال هذه القوة ، ولكن في حدود معقولة معينة . انه يبيع قوة عمله من اجل ان يحافظ عليها — وهنا نطرح جانبا تلفها الطبيعي — لا من اجل تدميرها ولدى بيع العامل لقوة عمله بقيمتها اليومية او الاسبوعية يُفترض ان هذه القوة لن تستهلك وتتلف في يوم واحد او اسبوع واحد كما تستهلك وتتلف في يومين او اسبوعين لناخذ آلة قيمتها ١ ليرة سترلينية فاذا كانت تشتغل مدة عشر سنوات فانها تضيف الى قيمة البضائع التي تشترك في صنعها مئة ليرة سترلينية في السنة . واذا كانت تشتغل في خمس سنوات ، فانها تضيف الى هذه القيمة ٢٠٠ ليرة سترلينية في السنة وبتعبير آخر ، ان قيمة تلفها السنوي تتناسب تناسبا عكسيا مع مدة استهلاكها . ولكن العامل ، من هذه الناحية بالذات ، يتميز عن

---

* — ج . كاينهم على ما يظهر . الناشر .

الآلة . فالآلات تتلف على نحو لا يتناسب تناسباً كاملا واستهلاكها ؛ اما الانسان فانه ، بالعكس ، يذوى بمقياس اكبر كثيراً مما قد يتصور الذهن بناء على مجرد الارقام المعينة لاطالة مدة عمله

وحين يناضل العمال في سبيل اعادة يوم العمل الى مقداره المعقول السابق ، او — في حال عدم استطاعتهم الحصول على التحديد القانوني ليوم العمل العادي — حين يسعون الى تفادي العمل المتجاوز الحدود عن طريق زيادة الاجور ، زيادة لا تكون فقط متناسبة وما يبتز منهم من وقت زائد ، بل مرفوعة الى معدل اعلى ايضا ، انما يقومون فقط باداء واجبهم حيال انفسهم وحيال انسالهم انهم يقومون فقط بوضع حد لتجاوزات الرأسمال التعسفية . ان الزمن هو ميدان التطور البشري . والانسان الذي ليس لديه لحظة فراغ ، الانسان الذي يستأثر عمله للرأسمالي بكل حياته ، خلا فترات انقطاع تتصل بحاجات محض جسدية عند النوم والطعام ، الخ . ، مثل هذا الانسان منحدر الى وضع أسوأ من وضع الدواب . انه ، وهو منسحق جسدياً ومتبلد روحياً ، مجرد آلة تنتج الثروة للغير . ومع ذلك فان كل تاريخ الصناعة الحديثة يبين ان الرأسمال ، اذا لم يكن ثمة ما يمنعه ، سيسعى بدون اكتراث ولا شفقة للهبوط بالطبقة العاملة كلها الى هذه الحال من الانحطاط الاشد .

ان الرأسمالي ، اذ يطيل يوم العمل ، يكون في وسعه دفع اجور اعلى ، الا انه يتمكن مع ذلك من دفع ثمن اقل لقاء قيمة العمل . ويحدث هذا حين تكون زيادة الاجور لا تتناسب وازدياد كمية العمل المبتزة من العامل والتدمير المتسارع لقوة العمل نتيجة لذلك . وفي وسع الرأسمالي بلوغ ذلك بطريقة اخرى ايضا . يقول لكم ، مثلا ، الاحصائيون البرجوازيون الانجليز ان الاجور الوسطية

لعائلات العمال المشتغلة في معامل لانكشير قد ارتفعت وهم ينسون الى جانب ذلك انه بالاضافة الى الرجل الراشـــد ، رب العائلة ، يلقى اليوم ، تحت عجلة جاغار ناؤوت (٢٦) للرأسمال ، بزوجته وربما بثلاثة او اربعة اولاد ، وان زيادة الاجرة العامة للعائلة لا تتناسب البتة وزيادة الكمية العامة للعمل الزائد المبتز من الاسرة العاملة

وحتى في الحدود المعينة ليوم العمل ، كما هي موجودة الآن في جميع فروع الصناعة الخاضعة لقانون المعامل ، قد تصبح زيادة الاجور ضرورية ولو من اجل الابقاء على دفع قيمة العمل في مستواه السابق . وقد يكون الرجل ، عند زيادة شدة عمله ، مضطراً لان ينفق من القوة الحيوية في ساعة واحدة قدر ما كان ينفق منها في ساعتين . وهذا ما حدث ، الى درجة ما ، في الصناعات الخاضعة لقانون المعامل .بفعل تسارع عمل الآلات وازدياد كمية الآلات العاملة التي يراقبها رجل واحد واذا كانت زيادة شدة العمل ، او مجموع العمل ، المنفق في ساعة واحدة ، مصحوبة بتخفيض مناسب في يوم العمل ، فالفائدة من ذلك تكون اذ ذاك للعامل . واذا ما تجاوز هذا الحد فانه يخسر من ناحية ما يكتسبه من ناحية اخرى ، وقد تكون ساعات العمل العشر متلفة قدر ما كانت الساعات الاثنتـــا عشرة سابقـــا والعامل حين يجابه اتجاه الرأسمال هذا بالنضال في سبيل زيادات للاجور تتناسب وشدة العمل المتعاظمة انما يناضل فقط ضـــد الانتقاص من قيمة عمله وضد دمار جيله .

٤) تعلمون جميعا ان الانتاج الرأسمالي ، لاسباب لا حاجة الآن لشرحها ، يجتاز دورات متوالية معينة فهو يجتاز طور هدوء ، فطور انتعاش متزايد ، فازدهار ، ففيض في الانتاج ،

فازمة ، فركود واسعار البضائع في السوق ومعدلات الارباح في السوق تتوافق وهذه الاطوار ، هابطة الى ما دون مستواها الوسطي احياناً ومرتفعة عنه احياناً اخرى فاذا ما نظرتم الى الدورة بكاملها ، فانكم تلاحظون ان انحرافاً في السعر في السوق يعوضه انحراف آخر ، وان اسعار البضائع في السوق ، في حدود الدورة كلها ، تحددها اجمالا قيمها . ففي اطوار هبوط اسعار السوق واطوار الازمة والركود لا بد للعامل ، اذا هو لم يطرح خارج الانتاج كلياً ، ان تنخفض اجرته بصورة مؤكدة . وسيكون عليه ، لكي لا يكون مستغفلا ، ان يناضل ضد الرأسمالي ، حتى في حالة مثل هذا الهبوط في اسعار السوق ، لأجل الحيلولة دون الافراط في تخفيض الاجور . واذا لم يناضل العامل في سبيل زيادات للاجور اثناء اطوار الازدهار حين يحصل الرأسماليون على الارباح المرتفعة جداً فلن يحصل حتى على **اجرته الوسطية** في المتوسط اثناء دورة صناعية كاملة ، اي على قيمة عمله وسيكون من بالغ الحمق المطالبة بان يعمد العامل ، الذي انخفضت اجرته بالضرورة في اطوار غير ملائمة من الدورة ، الى استبعاد نفسه من تعويض مناسب اثناء الاطوار الملائمة وبصورة عامة ، لا تتحقق قيم جميع البضائع الا بتسوية اسعار السوق المتغيرة باستمرار نتيجة للتقلبات المستمرة في العرض والطلب وليس العمل ، على اساس النظام الحالي ، الا بضاعة كباقي البضائع . اي ان العمل ايضاً لا بد ان يمر بهذه التقلبات نفسها ، ونتيجة لذلك فقط يمكن ان يبلغ سعراً وسطياً يتفق وقيمته . فمن غير المعقول ان ينظر الى العمل كبضاعة ، من جهة ، وان يوضع ، من جهة اخرى ، في معزل عن القوانين التي تحدد اسعار البضائع ان الرقيق يتناول كمية ثابتة ومحددة من وسائل المعيشة . اما

العامل الماجور فلا فلا بد ان يسعى لزيادة الاجرة في احدى الحالات ولو من اجل التعويض عن انخفاض الاجور في حالة اخرى . واذا قبل العامل صاغراً بارادة الرأسمالي ، بامر الرأسمـــالي ، كقانون اقتصادي سام ، فانه ليعاني كل بؤس الرقيق دون ان يتمتع بتلك الدرجة من المعيشة المؤمنة التي يتمتع بها الرقيق .

٥) لقد رأينا في جميع الحالات التي بحثتها ــ وانها لتؤلف ٩٩ من المئة ــ ان النضال في سبيل رفع الاجور لا يجري الا بعد تغيرات سابقة ، وانه النتيجة الحتمية للتغيرات السابقة في مقادير الانتاج ، وفي قوة العمل الانتاجية ، وفي قيمة العمل ، وفي قيمة النقد ، وفي مدة او شدة العمل المبتز ، وفي تقلبات اسعار السوق المتعلقة بتقلبات العرض والطلب والمتفقة ومختلف اطوار الدورة الصناعية ؛ وبكلمة ، ان هذا النضال هو رد فعل يبديه العمل ضد افعال الرأسمال السابقة . واذا ما نظرتم الى النضال في سبيل زيادة الاجور بمعزل عن جميع هذه الملابسات ، واذا ما اخذتم بعين الاعتبار تغيرات الاجور فقط ، وصرفتم النظر عن جميع التغيرات الاخرى التي هي ناجمة عنها ، فانكم لتنطلقون من مقدمة خاطئة لتصلوا الى استنتاجات خاطئة

١٤ . الصراع بين الرأسمال والعمل ونتائجه

١) لقد بينت ان المقاومة الدورية من جانب العمال ضد تخفيض الاجور ومحاولاتهم الدورية للتوصل الى زيادة الاجور مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بنظام العمل الماجور وناجمة على وجه التخصيص من واقع ان العمل محوّل الى بضاعة وخاضع ، بالتالي ، للقوانين التي تنظم الحركة العامة للاسعار ؛ ولقد بينت

بالاضافة الى ذلك ، ان ارتفاعاً عاماً للاجور يؤدي الى انخفاض عام في معدلات الارباح ، الا انه لن يكون ذا تاثير على الاسعار الوسطية للبضائع ولا على قيمها ؛ وتقوم الآن ، في النهاية ، مسالة : الى اي مدى ، في هذا الصراع المستمر بين الرأسمال والعمل ، يمكن لهذا الاخير ان يحرز النجاح ؟

لقد كان بوسعي ان اجيب على وجه التعميم فاقول ان سعر السوق للعمل ، شانه في ذلك شان اسعار جميع البضائع الاخرى ، سيكون خلال مدة كبيرة من الزمن متفقاً وقيمته ؛ وبالتالي ، ان العامل لن ينال وسطياً في النهاية ، برغم كل ارتفاع وهبوط ، ومهما يفعل ، غير قيمة عمله ، اي قيمة قوة العمل التي تحددها قيمة وسائل المعيشة الضرورية للابقاء على هذه القوة وتجديد انتاجها ، والتي تحدد قيمتها بدورها بكمية العمل الذي يتطلبه انتاجها .

ولكن ثمة بضع خصائص تميز **قيمة قوة العمل** ، او **قيمة العمل** ، عن قيم جميع البضائع الاخرى . ان قيمة قوة العمل تتالف من عنصرين : احدهما محض جسدي ، والآخر تاريخي او اجتماعي . والعنصر **الجسدي** يحدد **الحد الادنى** لقيمة قوة العمل . ومعنى هذا ان الطبقة العاملة لا بد لها ، من اجل ان تحافظ على بقائها وتتجدد ، من اجل ان تديم وجودها الجسدي ، من الحصول على وسائل المعيشة الضرورية ضرورة مطلقة لحياتها وتناسلها وبالتالي ، ان قيمة هذه الوسائل المعيشية الضرورية تؤلف الحد الادنى **لقيمة العمل** كذلك لمدة يوم العمل ، من جهة اخرى ، حدها الاقصى ، وان يكن شديد القابلية للتمدد وحدها الاعلى تقرره قوة العامل الجسدية فاذا كان الاستنزاف اليومي لقوى عامل الحيوية يتجاوز حدوداً معينة ، فلا يعود بالامكان تكرار لك الجهد يومياً . على ان هذا الحد ، كما قلت ، شديد القابلية

للتمدد . ففي ظل تعاقب سريع لاجيال واهنة وقصيرة الاعمار تموّن سوق العمل كما في ظل سلسلة متعاقبة من اجيال قوية طويلة الاعمار

والى جانب هذا العنصر الجسدي المحض ، تحدد قيمة العمل بمستوى المعيشة التقليدي في كل بلد . وهذا المستوى لا يفترض تلبية حاجات الحياة الجسدية وحسب ، بل تلبية بعض الحاجات الناشئة عن الظروف الاجتماعية التي يعيش الناس فيها ويتربون فمستوى معيشة الانجليزي يمكن ان يساوي مستوى معيشة الارلندي ، ومستوى معيشة فلاح الماني يمكن ان يساوي مستوى معيشة فلاح من ليفلنده . في وسعكم ان تتبينوا في مؤلف السيد تورنتون «فيض السكان» اهمية الدور الذي تلعبه في هذا المجال التقاليد التاريخية والعادات الاجتماعية . فهو يبين فيه ان الاجور الوسطية في مختلف المناطق الزراعية في انجلترا ، حتى في الوقت الحاضر ، تختلف اكثر او اقل حسب الظروف الاكثر او الاقل مؤاتاة التي خرجت فيها هذه المناطق من حالة القنانة

وهذا العنصر التاريخي او الاجتماعي الداخل في قيمة العمل يمكن ان يزيد او ينقص ، او حتى ان يختفي كلياً بحيث لا يبقى غير الحد الجسدي وحده . ففي الحرب ضد اليعاقبة ، التي جرت — كما كان يحلو القول للعجوز جورج روز — آكل الضرائب ومحب المناصب الرابحة المزمن — من اجل وضع فضائل ديننا المقدس في مأمن من غارات هؤلاء الكفار الفرنسيين ، قام اصحاب المزارع الانجليز الطيبون ، الذين تحدثنا عنهم بذلك العطف في احدى الجلسات السابقة ، بتخفيض اجور العمال الزراعيين الى ما دون ذلك الحد الادنى الجسدي المحض ؛ اما نقص وسائل المعيشة التي لا بد منها للابقاء جسدياً على العمال واستمرار جيلهم ،

فقد سدوه من صناديق الاحسان بموجب **قوانين الفقراء** (٢٧)
وكان ذلك اسلوبا بديعا لتحويل العامل المأجور الى رقيق ، والفلاح الميسور الفخور الذي رسم شكسبير صورته ، الى مدقع

واذا ما قارنتم بين مستويات الاجور ، او بين قيم العمل ، في مختلف البلدان او في مختلف العهود التاريخية في بلد واحد ، فانكم لواجدون ان **قيمة العمل** ذاتها ليست مقداراً ثابتاً ، بل متغير ، متغير حتى في حال ما اذا كانت قيم جميع البضائع الاخرى تظل ثابتة

ومن شأن مثل هذه المقارنة ان تبين ايضا ان التغير لا يطرأ فقط على **معدل الربح في السوق** ، بل على **معدله الوسطي** ايضا

على انه ليس ثمة ، فيما يتعلق **بالارباح** ، قانون من شأنه ان يحدد **حدها الادنى** فليس في وسعنا ان نقول ما هو الحد لتدنيها ولماذا لا نستطيع تعيين هذا الحد ؟ ذلك لاننا ، وان نكن قادرين على تعيين **الحد الادنى** للاجور ، لسنا بقادرين على تعيين **حدها الاقصى** في وسعنا فقط ان نقول انه ، اذا كانت حدود يوم العمل معينة ، فـــان **الحد الاقصى للارباح** يتناسب **والحد الجسدي الادنى للاجور** ، وانه اذا كانت الاجور معينة فان **الحد الاقصى للارباح** يتناسب وامتداد يوم العمل الذي تسمح به قوى العامل الجسدية . وعلى هذا ، فان الحد الاقصى للربح انما يعينه الحد الادنى الجسدي للاجور والحد الاقصى الجسدي ليوم العمل . وواضح ان بين هذين الحدين **لمعدل الربح الاقصى** مجالا لكثير من الاحتمالات وليس يحدد مستواه الفعلي غير الصراع المستمر بين الرأسمال والعمل فالرأسمالي يحاول على الدوام تخفيض الاجرة الى حدها الجسدي الادنى ، وتمديد يوم العمل الى حده الجسدي الاقصى في حين ان العامل يمارس على الدوام ضغطا في اتجاه معاكس .

والامر يؤول الى مسالة نسبة القوى بين الطرفين المتصارعين .

٢) اما فيما يتعلق **بتحديد يوم العمل** ، سواء أفي انجلترا ام في جميع البلدان الاخرى ، فانه لم يقرر الا عن طريق **التدخل التشريعي** ، وما كان هذا التدخل ليحدث قط بدون الضغط الدائم من جانب العمال وعلى كل حال ، فان تحديد يوم العمل ما كان يمكن التوصل اليه باتفاقات خاصة بين العمال والرأسماليين وان ضرورة **العمل السياسي العام** هذه لهي بالذات البرهان على ان الرأسمال هو الجانب الاقوى في اعماله الاقتصادية المحض

اما **حدود قيمة العمل** ، فان تعيينها يتعلق فعلا على الدوام بالعرض والطلب . اعني الطلب على العمل من قبل الرأسمال والعرض للعمل من قبل العمال ان قانون العرض والطلب في البلـــدان المستعمرة ملائم للعامل ومن هنا كان مستوى الاجور العالي نسبيا في الولايات المتحدة الاميركية ومهما يجهد الرأسمال هناك فليس في وسعه الحيلولة دون فراغ سوق العمل على الدوام من جراء تحول العمال الماجورين باستمرار الى فلاحين مستقلين . ان وضع العامل الماجور ليس بالنسبة لقسم كبيرجداً من الاميركيين غيرمرحلة عابرة اذ انهم واثقون من انهم سيبرحونها في وقت اكثر او اقل قربا . ولمعالجة هذه الحالة القائمة في المستعمرات تبنت الحكومة الانجليزية بعطف ابوي خلال بعض الوقت ما يسمى بنظرية الاستعمار الحديثة ، القائمة على رفع اسعار الارض في المستعمرات بصورة مفتعلة بقصد الحيلولة دون تحول العمال الماجورين سريعا جداً الى فلاحين مستقلين .

ولكن لننتقل الى البلدان ذات المدنية القديمة ، حيث يسيطر الرأسمال سيطرة كلية على عملية الانتاج كلها . ولناخذ ، مثلا ، ارتفاع اجور العمال الزراعيين في انجلترا من عام ١٨٤٩ الى

عام ١٨٥٩ ماذا كانت عواقب هذا الارتفاع ؟ ان المزارعين لم يستطيعوا ، كما كان من شان صديقنا ويسطن ان ينصحهم ، ان يزيدوا قيمة القمح ؛ بل لم يستطيعوا حتى زيادة سعره في السوق بل لقد اضطروا ، بالعكس ، للتسليم بهبوطها . ولكنهم ادخلوا ، خلال هذه الاعوام الاحد عشر ، ماكنات من كل نوع ، واخذوا يطبقون طرائق اكثر علمية ، وحولوا قسما من الاراضي القابلة للزراعة الى مراع ، وزادوا مساحة المزارع وبالتالي حجم الانتاج ، ومن جراء تخفيض الطلب على العمل بواسطة هذه التدابير وغيرها من التدابير التي زادت قوة العمل الانتاجية ، كانت النتيجة من جديد فيضا نسبيا من السكان الزراعيين . تلك هي عموما الطريقة التي تجري بها على نحو اكثر او اقل سرعة ردود فعل الراسمال على زيادة الاجور في البلدان القديمة الآهلة منذ وقت بعيد وبكثير من الصواب اشار ريكاردو الى ان الآلات تنافس العمل منافسة دائمة ، وان ادخالها لا يجري في الغالب الا حين يكون سعر العمل قد بلغ مستوى معينا (٢٨) ؛ الا ان استعمال الآلة ليس الا احدى الطرق العديدة لزيادة قوة العمل الانتاجية . وهذا التطور بالذات الذي يخلق من جهة وفرة نسبية من العمل البسيط ، يبسط من جهة اخرى العمل الموصوف وبذلك يخفض من قيمته .

وهذا القانون نفسه يتبدى بشكل آخر ايضا فمع تطور قوة العمل الانتاجية يتسارع تراكم الراسمال ، حتى برغم ارتفاع مستوى الاجرة ارتفاعا نسبيا . وكان يمكن ان يستنتج من هذا ، كما كان يفعل آدام سميث ، الذي لم تكن الصناعة الحديثة في ايامه الا في بداية تطورها ، ان تراكم الراسمال المتسارع لا بد بالضرورة ان يرجح كفة الميزان لمصلحة العامل اذ يخلق طلبا متزايداً ابداً على عمله . ولهذا السبب بالذات دهش عدد كبير من الكتـــاب

المعاصرين لكون الاجور لم ترتفع ارتفاعاً ملموساً ، في حين ان الرأسمال الانجليزي قد ازداد في السنوات العشرين الاخيرة باسرع كثيراً من ازدياد عدد السكان الانجليز بيد انه يجري في الوقت نفسه الى جانب اطراد تراكم الرأسمال **تغير مطرد في تركيب رأس المال** وذلك القسم من الرأسمال الكلي ، المؤلف من الرأسمال الثابت ـ الآلات والمواد الاولية ووسائل الانتاج من جميع الانواع الممكنة ـ ، يزداد اكثر فاكثر بالمقارنة مع القسم الآخر من الرأسمال المستخدم كاجور ، اي لشراء العمل . وقد تم وضع هذا القانون ، على نحو اكثر او اقل ضبطاً ، من قبل السيد بارتون ، وريكاردو ، وسيسموندي ، والبروفسور ريشارد جونس ، والبروفسور رمسي ، وشربوليه ، وغيرهم

واذا كانت النسبة الاولية بين هذين القسمين اللذين يتكون منهما الرأسمال واحداً الى واحد ، فانها تغدو في الصناعة المطردة التطور خمسة الى واحد الخ . واذا كان يوظف من اصل رأسمال كلي قدره ٦٠٠ وحدة مقدار ٣٠٠ للادوات والمواد الاولية و٣٠٠ للاجور ، فمن اجل ايجاد طلب لـ٦٠٠ عامل بدلا من ٣٠٠ ، لا بد من مضاعفة الرأسمال الكلي . ولكن اذا كان يوظف فيما بعد من اصل رأسمال قدره ٦٠٠ وحدة مقدار ٥٠٠ للآلات والمواد الخ . و١٠٠ فقط للاجور ، فلا بد من زيادة الرأسمال نفسه من ٦٠٠ الى ٣٦٠٠ من اجل خلق طلب لـ٦٠٠ عامل بدلا من ٣٠٠ وعلى هذا فخلال تطور الصناعة لا يجري الطلب على العمل على نحو متواز مع تراكم الرأسمال صحيح انه يزداد ولكن بنسبة متناقصة دائماً بالمقارنة مع ازدياد الرأسمال الكلي .

وستكون هذه الملاحظات القليلة كافية لتبيان ان تطور الصناعة الحديثة ذاته لا بد بالضرورة ان يرجح كفة الميزان على نحو

مطرد الزيادة ابداً لمصلحة الرأسمالي ضد العامل ، وان الاتجاه العام للانتاج الرأسمالي بالتالي لا يؤدي الى ارتفاع مستوى الاجـــور الوسطية بل الى تخفيضه ، اي النزول **بقيمة العمل** ، على نحو اكثر او اقل ، **الى حدها الادنى** ولكن اذا كان **اتجاه الامور** في النظام الحالي على هذا النحو ، فهل يعني هذا ان على الطبقة العاملة ان تتخلى عن النضال ضد تطاولات رأس المال النهابة والاقلاع عن جهودها الرامية للافادة من الامكانيات السانحة لتحسين وضعها موقتاً ؟ لو ان العمال فعلوا ذلك ، لانحطوا الى كومة من المعدمين المنسحقين الذين لم يبق مجال لانقاذهم . وآمل باني قد بينت ان نضال العمال في سبيل مستوى الاجور مرتبط ارتباطاً لا انفصام له بكل نظام العمل المأجور ، وان جهود العمال لزيادة الاجور ليس في ٩٩ حالة من مئة سوى محاولات للابقاء على اجر قيمة العمل القائم ، وان ضرورة النضال ضد الرأسماليين في سبيل سعر العمل تنجم عن وضع العمال الذي يضطرهم لبيع انفسهم كبضائع واذا استسلم العمال باستخذاء في نزاعهم اليومي مع الرأسمال ، فانهم بلا شك يفقدون القدرة على القيام باية حركة اوسع .

وليس ينبغي للطبقة العاملة ، في الوقت نفسه ، وحتى بصرف النظر تماماً عن الاستعباد العام للعمال ، المرتبط بنظام العمل المأجور ، ان تبالغ في تقدير النتائج النهائية لهذا النضال اليومي . فليس ينبغي لها ان تنسى انها ، في نضالها اليومي هذا ، انما تناضل ضد العواقب لا ضد الاسباب التي تنجم عنهـــا هذه العواقب ؛ وانها لا تفعل غير كبح الحركة الهابطة ولا تغير اتجاه هذه الحركة ؛ وانها لا تستخدم غير المسكنات ، ولكن لا تعالج المرض نهائياً ولهذا ينبغي للعمال ان لا يقتصروا على هذه المناوشات التي لا مفر منها الناشئة بلا انقطاع عن حملات رأس المال المستمرة او

عن تغيرات السوق ينبغي ان يدركوا ان النظام الحالي ، بكل ما يحمله من البؤس ، يولد في الوقت نفسه **الشروط المادية والاشكال الاجتماعية** الضرورية من اجل اعادة البناء الاقتصادي للمجتمع وبدلا من الشعار **المحافظ** القائل **«اجرة عادلة ليوم عمل عادل !»** يجب ان يسجل العمال على رايتهم الشعار **الثوري : «القضاء على نظام العمل المأجور !»**

بعد هذا العرض الطويل جداً ، واخشى ان يكون متعباً ، الذي كان لا بد لي من تقديمه لتوضيح المسالة الاساسية ، انهي تقريري مقترحاً القرار التالي

١) ان الارتفاع العام لمستوى الاجرة من شانه ان يؤدي الى انخفاض المعدل العام للربح ، الا انه ليس من شانه بصورة عامة ان يمس اسعار البضائع

٢) ان الاتجاه العام للانتاج الرأسمالي يؤدي ليس نحو رفع المستوى الوسطي للاجرة بل نحو تخفيضه

٣) ان النقابات تعمل بنجاح بوصفها مراكز مقاومة لهجوم راس المال وهي جزئياً تمنى بالفشل نتيجة لاستخدام قوتها استخداماً غير صالح انها على العموم تمنى بالفشل لانها تقتصر على حرب مناوشات ضد عواقب النظام القائم ، بدلا من العمل في الوقت نفسه على تبديله ومن استخدام قوتها المنظمة كرافعة من اجل تحرير الطبقة العاملة نهائياً ، اي من اجل القضاء النهائي على نظام العمل الماجور .

كتبه ماركس من اواخر ايار (مايو) الى ٢٧ حزيران (يونيو) ١٨٦٥ ونشر للمرة الاولى بكراس على حدة في لندن ، عام ١٨٩٨

يصدر حسب نص مؤلفات كارل ماركس وفريدريك انجلس الطبعة الروسية الثانية ، المجلد ١٦ ، ص ص ١٠١ـ١٥٥